

## الخلافة

[ 127 ] بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام، فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام، كما أنه من يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه " (1). مسألة 213: إذا باع عبداً، أو حيواناً، أو غيرهما من المتاع بالبراءة من العيوب، صح البيع، وبرء من كل عيب ظاهر كان أو باطناً، علمه أو لم يعلمه. وبه قال أبو حنيفة (2). وللشافعي فيه ثلاثة أقوال: أحدها مثل ما قلناه (3). والثاني: أنه لا يبرء من عيب بحال، علمه أو لم يعلمه، بحيوان كان أو بغيره (4). وهو مذهب الاصطخري، وبه قال أحمد، وإسحاق (5). والثالث: أنه لا يبرء من عيب بحال علمه أو لم يعلمه، إلا من عيب واحد وهو عيب بباطن الحيوان لم يعلمه البائع، فأما غير هذا فلا يبرء منه، سواء كان \_\_\_\_\_ فلما مات معاوية بن يزيد دعا الناس إلى بيعه عبد الله بن الزبير بالشام فخالفه أهل حمص فخرج منها فاتبعوه وقتلوه وذلك سنة أربع وستين في ذي الحجة. قاله ابن الأثير في أسد الغابة 5: 22 - 24. (1) سنن الترمذي 3: 511، والمدونة الكبرى 3: 441، ورواه ابن الأثير في أسد الغابة 5: 23 عند ترجمة النعمان بن بشير ورواه أيضاً مسلم في صحيحه 3: 1219 حديث 107 والبخاري في صحيحه 3: 69 - 70، وابن ماجه في سننه 2: 1318 حديث 3984، وأبو داود في سننه 3: 243 حديث 3329 - 3330 بالالفاظ مختلفة. (2) المبسوط 13: 91، والفتاوى الهندية 3: 67 و 95، واللباب 1: 241، وشرح فتح القدير 5: 182، والمحلى 9: 41، والام 3: 70، والمجموع 12: 357، وفتح العزيز 8: 339، وبداية المجتهد 2: 182. (3) الام 3: 70، والمحلى 9: 41، والوجيز: 143، والسراج الوهاج: 187، وفتح العزيز 8: 339، وكفاية الاخير 1: 156، وبداية المجتهد 2: 183، والمبسوط 13: 91 - 92، ومغني المحتاج 2: 53، وشرح فتح القدير 5: 182. (4) المجموع 12: 355 - 357، والسراج الوهاج: 187، وفتح العزيز 8: 340. (5) المجموع 12: 355، والسراج الوهاج: 187، وفتح العزيز 8: 339 - 340.